

وينفي التقرير عن اليهود صفة القومية؛ فالقومية «مقومات تاريخية واجتماعية، تتمثل في الأرض والحياة الاقتصادية المشتركة والتاريخ المشترك واللغة الواحدة والطابع النفسي المعبر عنه في الخطوط الرئيسية المميزة في الثقافة الوطنية». ويتساءل، بعد هذا التعريف العلمي الدقيق والمختصر للقومية باستنكار فيقول: «فهل يمكن الزعم بأن فلسطين هي الأرض التي نشأت عليها تلك العناصر، وخلقت قومية يهودية، في يوم ما؟». ويرد بمقتطف من رسالة للمفكر الشيوعي الرائد فردريك انجلز، يعود تاريخها إلى العام ١٨٥٢، وفيها يؤكد أن «اليهود أنفسهم لم يكونوا سوى قبيلة صغيرة من البدو، كبقية القبائل وضعتها ظروف محلية، كالزراعة وغيرها، في معارضة مع القبائل الأخرى». ويردف التقرير بأن ليس «هناك في تاريخ اليهود ما يثبت أن اليهود، فيما بعد، صاروا قومية مميزة في أرض فلسطين أو غيرها، وقد يقول زاعم بأن اكتساب دولة اسرائيل أرض فلسطين سيكمل عناصر الأمة اليهودية. غير أن هذا ينافي العلم، ويعزل الأرض، كعنصر لتكوين الأمة، عن العوامل الأخرى الاجتماعية والتاريخية التي تكوّن الأمة». ويستشهد كاتبو التقرير، على ذلك، بما أكده لينين، من أن اليهود لا يشكلون أمة، وأنه تم تمثيلهم أكثر من غيرهم، وأنهم ليسوا «سوى فئة مغلقة ومعزولة». ويزيد التقرير الأمر وضوحاً ويصل إلى تأكيد غياب سمات مشتركة بين اليهود المقيمين في مختلف أنحاء العالم، مما لا يجعل منهم أمة واحدة تناضل في سبيل وطن قومي. ويرى التقرير الشيوعي السوداني «أن اليهود يعيشون في مختلف بلدان العالم كأقليات، ومشكلتهم ترتبط بمشكلة الأمم التي يعيشون بينها، وتحررهم هو تحرر تلك الأمم، سواء من القهر القومي أو الطبقي؛ حيث تزول الفروقات الداخلية ويندمجون فيها»^(٤).

ويعيد التقرير المذكور التمييز العنصري في اسرائيل، بين السيفارديم والأشكنازيم، إلى «المفهوم الرجعي العنصري». ثم يقفز إلى السؤال القديم الجديد عن امكانية التغيير الاجتماعي في اسرائيل من الداخل. ويصف توقع مثل هذا الحل بأنه وهمي «لا يأخذ في الاعتبار الظروف الخاصة التي أدت لقيام دولة اسرائيل، وهي تفتقد السمات الأساسية للدولة الوطنية. فلقد قامت دولة اسرائيل المصطنعة على أساس اغتصاب مسلح، وهي لا تعترف بحدود معينة، وتبني سياستها على أساس المطامع التوسعية في الوطن العربي، وشعارها ليس لليهود أرض محدودة لإقامتهم'. ويتبع ذلك افتقار مثل هذه الدولة لشعب معين، له خصائصه المشتركة. فانتساع الغزو لأراضي الغير، مع اتساع الهجرة، يجعل من دولة اسرائيل مجرد أداة للقهر الاستعماري والعنصري، وخليطاً من سكان لا تربط بينهم روابط قومية. ويكشف الوضع الاقتصادي لإسرائيل طفيلية وجودها، كدولة ليست لها مقومات الوطنية». وفي تدليله على المقولة الأخيرة، يشير التقرير إلى أن اسرائيل تعتمد «على اقتصاد غير منتج، أساسه الخدمات والبناء، اللذان يستوعبان ٦٧٪ من الناتج القومي، ويشغلان ٦٠٪ من القوى العاملة. تعتمد اسرائيل على التحويل الخارجي... ولم تساهم المدخرات المحلية بشيء يستحق الذكر في تكوين رأس المال اللازم لتنمية اقتصادها. إن طفيلية اقتصاد اسرائيل تتجلى في الطابع العسكري للحياة فيها، وسيطرته التامة على الحياة المدنية؛ بحيث يصبح سكانها، من اليهود القادرين على حمل السلاح،